دور جهود التنمية الاقتصادية في الاختلالات الهيكلية للاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٧-٢٠١٨)

The role of economic development efforts in the structural imbalances of the Iraqi economy for the period (2007-2018)

م. د. سعدية هلال حسن جامعه الفرات الاوسط / الكلية التقنية الإدارية / الكوفة drsadia516@gmail.com

المستخلص:

تنطلق التنمية الاقتصادية من خلال التفاعل بين الاقتصاد والموارد الطبيعية والمحافظة عليها من الاستنزاف فضلاً عن الإدارة الكفؤة للموارد الطبيعية والاجتماعية ويتضمّن شرط اقتصادًا متنوعًا وبذلك يتمثّل محور الاهتمام لتطوير البنى الاقتصادية، ، والذي يُراد منه تحسين مستوى رفاهية الانسان من خلال زيادة نصيبه في السلع والخدمات الضرورية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي الذي يعد أهم دوافع التحول الاقتصادي لأنه يعكس استطاعة المجتمع و زيادة قدراته الإنتاجية واستثمارها بالطريقة الأمثل ، وعلى الرغم من ان الاقتصاد العراقي يعد من الاقتصادات المتنوعة لما يمتلكه من موارد طبيعية وزراعية وبشرية مهمة الا انه ظل يعاني من اختلالات في التوازن الهيكلي لما تساهم به قطاعاته المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي اذ ظل القطاع الاستخراجي يسيطر على الجزء الأكبر ، وشكلت العوائد النفطية القسم الأعظم من حصيلة العراق من العملات الأجنبية بسبب تراجع وتواضع معدلات نمو القطاعات الأخرى، و القطاع العام هو المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية في حين دور القطاع الخاص دورا محدودا ولم تتح له الفرصة في تنفيذ الاستثمارات الكبيرة .

الكلمات المفتاحية : التنمية –مؤشرات التنمية –القطاعات الاقتصادية –الناتج المحلي الاجمالي –الموازنة العامة.

Abstract:

Sustainable development is launched through the interaction between the economy and natural resources and preserving them from exhaustion as well as the efficient management of natural and social resources and includes a diversified economic condition and thus is the focus of attention to the development of economic structures, which is intended to improve the level of human well-being by increasing its share in the necessary goods and services and their relationship With economic growth, which is the most important driver of economic transformation, because it reflects the ability of society and increasing its productive capabilities and investing in the optimal way Although the Iraqi economy is considered one of the diversified economies because of its important natural, agricultural and human resources, it still suffers from structural imbalances in what its various sectors contribute to the gross domestic product, as the extractive sector continues to control the largest part, and the oil revenues formed the section The greatest of Iraq's foreign exchange earnings due to the decline and modest growth rates of other sectors. The public sector is the main engine for economic development, while the private sector has a limited role and has not had the opportunity to implement major investments.

Keywords: Development - development indicators - economic sectors - gross domestic product - general budget.

المقدمة :

ان هيكل الاقتصاد العراقي ازداد تشوها بعد اكتشاف وتصدير النفط وطغيان اهميته على باقي القطاعات الاخرى ، حيث تراجعت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي، اذ انه قبل اكتشاف النفط كان العراق دولة زراعية وان الاغلبية العظمى من السكان يعمل في هذا النشاط ، اضافة الى تراجع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي ، وبالتالي ارتفعت اهمية

عائدات النفط من خلال اعتماد على تلك العائدات في تمويل موازناتها العامة، وتنامت الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي ،مما ادى الى تعميق حالة الاختلالات الهيكلية .

مشكلة البحث :

١. وجود اختلالات هيكلية في الاقتصاد الوطني بحيث تساهم بعض القطاعات اكثر من غيرها بكثير في الناتج المحلي الاجمالي بينما قطاعات اخرى تكون مساهمتها متواضعة جدا .
٢. وجود نسب نمو في الناتج المحلي الاجمالي عالية نسبيا وبتطور مضطرب مع مرور الوقت .
٣. ان الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي بدأت بعد اكتشاف النفط وتصديره مما ادى الى هيمنة هذا القطاع .

اهمية البحث:تأتي أهمية هذا البحث من خلال تناوله لأحد أهم الموضوعات الاقتصادية، حيث تعد التنمية الاقتصادية قناة مهمة يحصل البلد على قوة اقتصاده من خلالها ،في تطوير قطاعاته الاقتصادية وانعكاساتها على الناتج المحلي الاجمالي.

فرضية البحث :يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية واسعة نتيجة اعتماده على قطاع النفط واهمال بقية القطاعات الانتاجية الاخرى لذلك يستوجب اعادة ترتيب الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي اذ لا يعد الناتج المحلي الاجمالي فقط تنمية اقتصادية مالم ينمو الاقتصاد بشكل متوازن .

هدف البحث : يهدف البحث إلى تسليط الضوء وتقديم تحليل لاهم مظاهر الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي والكشف عن اسبابها لغرض تصحيح المسار في اطار تنمية القطاعات الانتاجية الحقيقية وزيادة مساهمتها في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي والعولمة وتأثير ذلك على الناتج المحلي الاجمالي، كونها لا تقل اهمية عن النفط ويصب ذلك في تنويع مصادر توليد الناتج لتنويع مصادر إيرادات الموازنة .

المبحث الاول: التنمية

شهدت الحقبة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية عدة احداث تمثلت بالاستقلال السياسي لكثير من البلدان النامية لا سيما العربية منها ، مشفوعا برغبة تلك البلدان في الحصول على الاستقلال الاقتصادي في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية ،و من اجل تحقيق هذا الهدف برزت مسالة رصد الموارد والامكانات المتاحة واستقطاب الاستثمارات الاجنبية .

المطلب الأول : التنمية الاقتصادية ... اطار مفاهيمي .

اولا : مفهوم التنمية :انتقل مفهوم التنمية الى حقل السياسة منذ ستينيات القرن الماضي ، فظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الاوربية تجاه الديمقراطية ، ولاحقا تطوير مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية فأصبحت هناك التنمية الاجتماعية (Social development) التي تهدف الى تطوير التفاعلات المجتمعية بين اطراف المجتمع (الفرد – الجماعة – المؤسسات الاجتماعية المختلفة – المنظمات الاهلية ....)،وهناك التنمية الثقافية (Culture development) التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية مدارك الانسان، بالإضافة لذلك استحدث مفهوم التنمية البشرية (Human Development) الذي يهتم بدعم لقدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين اوضاعه في المجتمع (القريشي ،٢٠١١ : ٣٦-٣٧)اما رتياسن (العقاد ،١٩٨٣ : ٤٧-٤٨) الحائز على جائزة نوبل للعلوم الاقتصادية ١٩٩٨ ينظر للتنمية على انها عملية لتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر . ويتجاوز مثل هذا المنظور الذي يركز على حريات الانسان مع المقاربات الضيقة للتنمية كتلك التي تعتبر التنمية على انها نمو الناتج المحلي الاجمالي، او انها زيادة متوسط دخل الفرد، او انها التصنع او التقدم التقني او التحديث الاجتماعي، الا ان الحريات تعتمد على محددات اخرى كالترتيبات الاجتماعية لتوفير خدمات الصحة و التعليم والحقوق السياسية والمدنية التي تهيئ الفرص للمشاركة في الجدل حول القضايا العامة ومسالة اولى الامر .

لقد اختلف الكتاب في تعريف التنمية الاقتصادية (Economic development) لان التنمية عملية معقدة وتنطوي على تطوير شامل لجميع اجزاء النظام الاقتصادي كما انها تؤدي الى تعديل العلاقات المختلفة التي تربط عناصر هذا النظم ببعضها البعض،

فعملية التنمية تقترن بمتغيرات كثيرة منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو اجتماعي ومنها ما هو بين ذلك مثل نمو السكان وتراكم راس المال وتطبيق الابتكارات الجديدة في اساليب الانتاج، كما تقترن ايضا بتغيير تركيب السكان متغير توزيع الدخل بين طبقات المجتمع وتغيير الانفاق القومي بين الاستهلاك و الادخار، ومن التعريفات الشائعة والمقبولة بوجه عام ان التنمية الاقتصادية هي عملية تتضمن تحقيق معدل نمو مرتفع لمتوسط دخل الفرد الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن (ثلاث عقود مثلا) على الا يصاحب ذلك تدهور في توزيع الدخل او زيادة في مستوى الفقر في المجتمع. (عبد الخالق ، ٢٠٠٧ : ١٩-٢٠)

ثانيا : مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية .تطرح فكرة التنمية ذاتها ضرورة القياس سواء لصياغة السياسة والتخطيط او تحديد الاهداف ام لتقييم النتائج، ونظرا للتحولات الواسعة في مفهوم التنمية، فان المؤشرات عرفت بدورها تطورات هامة على محاور عدة بدا من مقياس المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية واخيرا مؤشر التنمية البشرية .

١- **المؤشرات الاقتصادية** :تصف هذه المؤشرات خصائص الجهاز الاقتصادي الاجتماعي للبلد ، ويمكن ان تقدم على شكل معدل متوسط من كتلة اجمالية كالدخل السنوي للفرد، او على شكل نسب مختلفة من الناتج المحلي الاجمالي (GNP) كمعدل التصدير او الاستيراد او الديون، او تقدم على شكل نسب فيما بينها كخدمة الدين بالقياس الى قيمة الصادرات وابرز هذه المؤشرات الناتج المحلي الاجمالي GNP او GDP الكلي او للفرد .

٢- **المؤشرات الاجتماعية (العساف ،٢٠١١: ٥٩-٦٣)** : ظهرت حركة المؤشرات الاجتماعية في اواخر الستينات لمعالجة نقائص المؤشرات المتعارف عليها للتعبير عن الوقائع و التغيرات الاجتماعية – الاقتصادية من خلال توسيع التحليلات الاحصائية الاقتصادية لتضم العديد من القضايا الاجتماعية ومنها، تخطيط التنمية و تقييم التقدم في تحقيق اهدافها ودراسته ، بدائل للسياسات المتبعة من اجل اختيار اكثرها ملائمة، وتوجهت هذه الحركة الى مناطق الاهتمام الاجتماعي العميق للأفراد والاسر مثل تلبية الحاجات الاساسية وتوفير النمو والرفاه.

٣- **مؤشرات الحاجات الاساسية** :يتطلب تبني مقاربة الحاجات الاساسية في التنمية صياغة مؤشرات ملائمة عن هذه الحاجات وقياس التصورات في اشباعها وتحديد الاستهدأفات في مختلف مكوناتها لمواجهة تلك الحاجات خلال اطار فني محدد، وهناك عدة استعمالات لمؤشرات الحاجات الاساسية اهمها . **(العساف،٢٠١١: ٥٤-٥٦)**

أ- مركز اشارة عن حالة التنمية على المستوى القطري أي خارطة للحاجات الاساسية .

ب- ادلة لقياس الاستهلاك او بنود من الاستهلاك اللازم لتحسين الرفاه المستهدف الفعلي .

ج- نقاط استرشاديه للتخطيط كمؤشرات معدلات النمو المستهدفة وقياس التغيرات في مستويات دخل الفرد .

د- قياس جهود منظومة الخدمات العمومية (تقديم وتوزيع وكفاءة) قياس عرض بعض السلع والخدمات المرتبطة بالحاجات الاساسية لمواجهة الاستهدافات ومعرفة النسب المئوية من السكان التي هي فوق او تحت المعايير .

هـ- تحديد فجوة اشباع الحاجات الاساسية على المستوى الدولي، و السرعة التي يتم فيها ردم الهوة او اتساعها ، وتحديد انماط لتأشير المعايير الدولية للرفاه وتقيم البلدان وفقا لذلك.

و- تقييم اثر السياسات الاقتصادية مثل سياسات الاصلاح .

٤- **مؤشر الرفاه** :يدور جدل حول الدخل مقابل الانفاق كمعيار في الرفاه، ويبرز هذا الجدل جزئيا من واقع ان بيانات مسوح العائلة يظهر عادة ان انفاق العائلة يفوق عادة دخلها بنسبة تتراوح (٨٠ – ٩٠ %) من السكان ما يعني عدم الدقة في المقياس. (**Groota ١٩٨٢،**)

٥- **الادلة المركبة**:تبين كمية الاعمال الكبيرة المكرسة لدلالة المركبة الحاجة الى رقم وحيد سريع التناول وسهل الاستعمال ليكون مؤشرا عن التنمية الاجتماعية، وبعض هذه الادلة اعدته جهات علمية ودولية وبعضها من اعداد مجلات متخصصة ويشار الى قيمته اعمال متفاوتة في المنهجية و الاهتمام و التركيب.

٦- **دليل مستوى المعيشة** :قسمت دراسات معهد الامم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية مجال مستوى المعيشة الى مكونات من الحاجات الاساسية التي يشكل اشباعها اسهاما في المستوى العام للرضى، المعبر عنه في مستوى المعيشة، وهذه الحاجات اما

فيزيائية كالتغذية و السكن والصحة او ثقافية كالتعليم والترويج والامن واضافت مكونا خاصا عن الحاجات الاعلى التي تفوق الحاجات الاساسية، دليل مستوى لمعيشة يعاني من مشكلات عدة اهمها ان الاستهلاك لا يعني تلبية الحاجات الاساسية بل قد يلبي اشياء ضارة كالتدخين، وقيم الاستهلاك لا يلبي ذلك ايضا كما ان بعض الظروف لا يعبر عنها بشكل كاف مثل الامن ووقت الفراغ او لا يعبر عنها على الاطلاق كالثقافة.

٧- **دليل نوعية الحياة المادية** :يعتبر من اقل المؤشرات المركبة عن التنمية او نوعية الحياة حيث عدد المتغيرات ويشبه في ذلك دليل التنمية البشري، وقد وضح هذا الدليل استجابة الى الشعور بانه على الرغم من سرعة نمو البلدان الصغيرة اقتصادي، فان النمو الاقتصادي قد لا يتمكن من تقديم زيادات هامة في مستويات الدخل المطلقة للفرد، فالدول ضعيفة الدخل تحت افضل الظروف المؤاتية يمكنها التعلم لدفع دخولها الحقيقة للفرد وهو امر لا يطمئن عن قدرة بلدان العالم على تحسين شروط الحياة لسكنها الاكثر فقرا، فالدخل لا يعبر بالضرورة عن نوعية الحياة، لذا تم اعتماد ثلاث اهتمامات اعتبرت كونية هي رغبة الناس في انقاص وفيات الرضع، وفي اطالة امد الحياة وفي ازالة الامية وبهذا الشكل تحددت المؤشرات كما يقيس التغير عبر الزمن، ويساعد في توجيه النظر الى الاستراتيجيات التي يمكن ان تؤدي الى تحسين ظروف الفقراء ويستعمل لقياس نتائج واسعة من السياسات والمقارنة المباشرة بين خصائص نوعية الحياة في البلدان الداخلة في حساب (١٠) بلد بغض النظر عن هياكلها السياسية او مستويات دخولها، كما يصلح الدليل لتصنيف الدول وترتيبها ويستعمل بيانات يسهل وجودها حتى في البلدان التي لم تطور بعد منظومات احصاء متقدمة .(**النجفي** ،١٩٨٨: ٤٤-٤٦)

٨- **دليل الصحة الاجتماعية** :مع ان هذا الدليل الذي قام بتطويره (Miring Off) خاص بالصحة الاجتماعية في المجتمع الامريكي، الا انه يمكن الاستئناس به لوضع ادلة لدول اخرى او لتطوير دليل عام، يتضمن الدليل خمس مكونات رئيسية تتعلق بالفئات العمرية ليضم كل منها عدة مكونات فرعية (الاطفال ، الشباب ، البالغين ، المسنين ، كل الاعمار) .

٩- **الدليل العام للتنمية**:من بين اعمال معهد الامم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية (UNRISD) الهادفة الى دراسة مؤشرات التنمية واعداد دليل مركب عنها ، نذكر دراسة (**Granehan** ،١٩٨٥) التي استعملت اربعة طرق في اشتقاق الدليل العام للتنمية ، بدأت الدراسة ب١٠٠ متغير تم انقاصها سلسلة من المعالجة الى ٧٣ ثم الى ٦٠ ثم الى تشكيل ٤٠ مؤشرات سميت مستودع مؤشرات، وضعت عن ١٢٠ بلدا في بنك معلومات الامم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية ومن هذه المؤشرات تم انتقاء ١٩ مؤشرا سميت المؤشرات النواة التي استعملت في تشكيل الدليل العام للتنمية، كما قدمت الدراسة محاولة لعرض جانبيات التنمية Development profiles للبلدان المتاحة ولعدد من المؤشرات يتراوح بين ١٢ و ١٩ مؤشرا كما عرض قياس مقدار الانحراف في مؤشرات معينة عن مستوى التنمية العام في القطر .

١٠- **مؤشر التنمية البشرية** :يبرز تقدير التنمية البشرية (١٩٩٠) ان نمو الناتج المحلي الاجمالي الشائع الاستعمال هو شرط ضروري للتنمية البشرية، وميز تقرير التنمية البشرية مؤشر التنمية البشرية عن مقاييس رفاه المستهلك على الرغم من تشابه المكونات، كما ميزه عن مقاربة الحاجات الاساسية كمقياس لكفاية عملية التنمية لقد حظي دليل التنمية البشرية في تقارير برنامج المتحدة الانمائي منذ عام ١٩٩٠ بانتشار كبير لا سابق له وباهتمام اكاديمي واعلامي، لكن هذا الاهتمام الواسع لم يمنع من الانتقاد ، فقد انتقد الدليل من العديد من البلدان النامية باعتبار منحازا الى القيم الغربية ، كما وجدت بعض الدول النامية الحديث عن حقوق الانسان فيها محورا قد يستعمل اضافة الى جملة اخرى من لشروط الاجتماعية والبيئية من جانب البنك الدولي ، وعلى العموم فهذا مؤشر واسع الانتشار ويعتبره بعضهم مؤشرا لوحده عن العديد من مظاهر التنمية ونوعية الحياة والحاجات الاساسية ايضا.

ثالثا / اهداف التنمية The Development Aims يمكن تقسيم اهداف التنمية (الوليد ، ٢٠٠٨ : ١١٧-١١٨)

١-الاهداف الاقتصادية

أ- زيادة الدخل القومي عن طريق زيادة النمو الاقتصادي .

ب- رفع المستوى المعاشي .

ت- تقليل التفاوت في توزيع الدخول و الثروات .

ث- التوسع في الهيكل الانتاجي والقطاعي .

ج- تعديل التركيب النسبي لقطاعات الدخل القومي وتغيير طابعه التقليدي.

٢-الاهداف الاجتماعية

أ- تحقيق التوازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي .

ب- النهوض بالمستويات التعليمية والصحية وغيرها في المجتمع .

ت- الحد من هجرة العقول والكفاءات .

ث- تحقيق اقرب مستويات العدالة بين مناطق واقاليم البلد الواحد في شتى المجالات.

ج- تقوية الروابط المجتمعية بين اطراف المجتمع سواء الفرد او الاسرة او التجمعات الاخرى.

٣- الاهداف الثقافية

أ- نشر الوعي الثقافي والادراكي بين افراد المجتمع .

ب- تعميق القيم الاجتماعية و الثقافية والروحية في المجتمع.

٤- الاهداف السياسية: وتشمل في ترسيخ المفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة الواحدة وكذلك المشاركة الانتخابية وافساح المجال للمجتمع بتعزيز مصيره السياسي .

رابعا : مستلزمات التنمية The Development Necessaries تتطلب عملية التنمية تجميع عدة مستلزمات تعتبر مهمة لتحقيقها، وتختلف الدول ممن حيث نسب حاجاتها من تلك المستلزمات، ان الدول الاقل تطورا تحتاج بالإضافة لهذه العناصر الى تطوير مؤسسات داعمة للتنمية وتوفير الشروط الاجتماعية.ان مستلزمات التنمية هي :(القريشي ، ٢٠١٠: ٥٤-٦٧)

١- **الموارد الطبيعية Natural Resources** تعرف المواد الطبيعية بوصفها كل العناصر الاصلية التي تؤلف او تكون الارض او موارد الارض ، وهذه الموارد موجودة على سطح الارض او تحته او فوقه وتشمل ايضا كل الموارد المتوفرة في اعماق البحار ، وتعرف الامم المتحدة للموارد الطبيعية هو أي شيء وجده الانسان في بيئته الطبيعية اذا كانت متوافرة بكميات كبيرة من ان تستديم النمو والتنمية لفترات طويلة.

٢- **الموارد البشرية Human Resources** ان هذه الموارد تشمل كل انواع الجهود البشرية او المدخلات البشرية التي تدخل في الانتاج بنوعيها العضلية و الفكرية.

٣- **راس المال المادي Material Capital** وهو ما يتضمن او يشمل المباني و المكائن و المعدات والمخزونات، وهذا النوع من راس المال ينبغي تمييزه عن راس المال البشري و الذي يساعد هو الاخر في الانتاج والتنمية.

٤ - **التكنولوجيا Technology** ان التكنولوجيا تساهم في زيادة الانتاج وبالتالي معدل النمو الاقتصادي، عندما تتجسد التحسينات في السلع الرأسمالية وهناك من التكنولوجيا ما يتجسد في البشر ويأخذ شكل مهارات متحسنة بالنسبة للعمل والادارة وغيرها.(خلف ،١٩٨٨: ١٦٧ -١٧٤)

٥- **تكنولوجيا المعلومات Information Technology** وهي وسائل الكترونية للحصول على المعلومات واعدادها وخزنها وتوصيلها ، ان تكنولوجيا المعلومات تتكون من نظام واسع من المعلومات موجودة ضمن بيئة المؤسسات .

٦- **العناصر المؤسسة والاجتماعية** حتى تبدا عملية التنمية وتستدام فان العنصر التنظيمي سيكون ذا اهمية كبيرة جدا وفي الحقيقة ان التنظيم الذي تمثله هذه المؤسسات تمثل احد عناصر الانتاج المتعارف عليها ووجوده مهم في تنظيم العملية الانتاجية والتنموية ورعاية ردود الفعل المتعلقة بها، ومن جانب اخر فان العناصر المؤسسة يجب ان تتوافر بكمية مناسبة وبأداء نوعي جيد لضمان ادائها الافضل لمهامها.

المبحث الثاني: واقع التنمية الاقتصادية في العراق

على الرغم من ان الاقتصاد العراقي يعد من الاقتصادات المتنوعة لما يمتلكه من موارد طبيعية وزراعية وبشرية مهمة الا انه ظل يعاني من اختلالات في التوازن الهيكلي لما تساهم به قطاعاته المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي ، اذ ظل القطاع الاستخراجي يسيطر على الجزء الأكبر ، وشكلت العوائد النفطية القسم الأعظم من حصيلة العراق من العملات الأجنبية بسبب تراجع وتواضع معدلات نمو القطاعات الأخرى، وكان القطاع العام هو المحرك الرئيسي للنمو والتنمية الاقتصادي في حين كان دور القطاع الخاص دورا محدودا ولم تتح له الفرصة في تنفيذ الاستثمارات الكبيرة.

المطلب الاول : الناتج المحلي الاجمالي . حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٨ وبالأسعار الثابتة (٥١,٧) مليار دينار كما كان عليه في عام ٢٠٠٧ب (٤٨,٥) مليار دينار .وفي الحقيقة يعود التزايد ذلك الى ارتفاع اسعار النفط ، ودخول بعض الشركات الاستثمارية الى العراق،(مكتب المفتش العام ،٢٠٠٨:ص٢٠) ثم اخذ بالتزايد حتى بلغ (٧٣,٣) مليار دينار عام ٢٠١٣ ليصل الى (٨٥,٢) مليار دينار عام ٢٠١٨ .كما هو موضح بالجدول (١).

جدول (١) تطور الناتج المحلي الإجمالي في العراق بالأسعار الثابتة (١٩٨٨ = ١٠٠) للمدة (٢٠٠٧ – ٢٠١٨)

/ مليار دينار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليار دينار)	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي %
٢٠٠٧	٤٨,٥	١,٤
٢٠٠٨	٥١,٧	٦,٦
٢٠٠٩	٥٤,٧	٥,٨
٢٠١٠	٥٧,٩	٥,٨
٢٠١١	٦٣,٦	٩,٨
٢٠١٢	٧٠,٠	١٠,٠
٢٠١٣	٧٣,١	٤,٤
٢٠١٤	٧٩,١	٨,٢
٢٠١٥	٨١,١	٢,٥
٢٠١٦	٨٣,٣	٢,٧
٢٠١٧	٨٥,١	٢,١
٢٠١٨	٨٥,٢	٠,١

المصدر : بيانات وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية (٢٠٠٧-٢٠١٨) ، ص٣ – ص٢٠.

اما من حيث بنية الناتج المحلي الإجمالي ، فتتباين نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي عبر مسيرة التنمية في العراق ، الا ان هذا التباين رافقته حقيقية ثابتة وراسخة تتمثل في حصول قطاع النفط والتعدين والمقالع على نسبة مساهمة عالية في توليد الناتج المحلي الإجمالي، مع تذبذب في نسب الارتفاع ارتباطا بالظروف السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية غير المستقرة التي مرت على الاقتصاد العراقي، فضلا عن تأثير متغير النفط بالمعطيات الدولية وخاصة الاسعار وعليه تأثرت نسب المساهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.

اولا : مساهمة القطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي

مساهمة القطاع النفطي (التعدين والمقالع) في الناتج المحلي الاجمالي :يعد قطاع النفط من القطاعات ذات الأهمية البالغة بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي في معظم الأقطار النفطية بصورة عامة والعراق بصورة خاصة، ويمكن البدء من خلال تعريف النفط كونه ثروة وطنية سيادية، وتمثل عملية استخرج النفط للتصدير تسييلا منها، أي تحويل جزءً منها الى عملة اجنبية وعندما نعرف التنمية بمقياس الثروة الوطنية يواجه المجتمع ونخبه السياسية تحديا كبيرا ، لان ذلك يعني وجوب تكوين ثروة مادية إضافية على سطح الأرض تعادل في الأقل قيمة الجزء المستنزف من الثروة النفطية. **(بريهي ،٢٠٠٩ :ص٦٣)** ويساهم قطاع النفط بنسب

عالية في الناتج المحلي الإجمالي ، اذ يظهر الجدول (٢) استقرار في نسب مساهمة القطاع النفطي للمدة ٢٠٠٧-٢٠١٣،حيث بلغ (٤٢,٨- ٤١,٥)% ثم اخذ بالتزايد ليصل (٥٢,٢)%عام ٢٠١٤ ثم الى (٦٢,٥)%عام ٢٠١٨ وذلك بسب استقرار اسعار النفط واستقرار النظام العالمي .

١- **مساهمة القطاع الصناعي (الصناعة التحويلية) في الناتج المحلي الإجمالي** :يعد القطاع الصناعي من القطاعات المهمة والمحركة للنشاط الاقتصادي، نظرا لامتلاكه قدرات وإمكانات تؤهله للمساهمة الكبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولابد من جهود وسعي من اجل رفع مساهمة هذا القطاع، كون هذا القطاع له أهمية من بين القطاعات الأخرى لأنه قطاع مؤهل لاستقطاب التكنولوجيا المتطورة والقادرة على استيعابها، الامر الذي يؤدي الى رفع مستوى الإنتاجية وبالتالي سوف يؤدي ذلك حتما الى زيادة المساهمة في التنمية الاقتصادية ، والجدير بالذكر ان القطاع الصناعي يساهم في توفير فرص عمل جديدة وفي نفس الوقت تطوير القدرات الفنية للعاملين من خلال فتح افاق جديدة ومتجددة لهم. **(علوان ،٢٠٠١: ٧٠)**

ويعد القطاع الصناعي ذا أهمية خاصة لكونه يمكن التعويل عليه من اجل تنويع قاعدة العراق الاقتصادية وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي و في الحقيقة ان قطاع الصناعة التحويلية في العراق قد انخفضت نسبه مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، حيث بلغت نسبة المساهمة عام ٢٠٠٧ (٢,٣%) وفي عام ٢٠١٠ بلغت (٢,٩%) وصولا الى عام ٢٠١٣ اذ بلغت (٣,٠%) ثم اخذ بالانخفاض خلال المدة (٢٠١٤-٢٠١٨) ليصل الى (١,١-٠,٩) % وتعود أسباب الانخفاض الى عوامل رئيسية كانت السبب وراء انخفاض نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ومنها :-

١- نقص مصادر الطاقة (الكهرباء والوقود)
٢- بيع الشركات الاجنبية السلع التي يكون لها شبيه محلي بأسعار اقل من كلفة المنتج المحلي .
٣- هجرة أصحاب المعامل والايدي العاملة الماهرة الى الخارج بسبب احداث العنف التي سادت البلاد من جهة او انخراط البعض الاخر في الأجهزة الأمنية والعسكرية بسبب رواتبها المجزية مقارنة بالمشاريع الصناعية.

٤- **مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي** :تتأرجح في العادة مساهمته نحو الارتفاع والانخفاض وهذا ما نلاحظه في الجدول (٢) اذ كانت حصة هذا القطاع في عام ٢٠٠٧ بـ(٩,٢%) واخذت، بالانخفاض بعد هذا العام ثم وصلت (٧,٣%)عام ٢٠٠٩ والى (٦,٩%)عام ٢٠١٣ ثم اخذت بالانخفاض بشكل ملحوظ خلال المدة ٢٠١٤-٢٠١٨ لتصل الى (٤,٠- ١,٦) %، والسبب يعود الى الاعتماد على الاستيرادات وعدم الاستثمار في القطاع الزراعي، علما ان زيادة سكان العراق من ٣١ مليون نسمة عام ٢٠٠٩ الى ٣٥ مليون نسمة عام ٢٠١٣ثم الى ٣٧مليون نسمة عام ٢٠١٨ ، فاقم الفجوة الغذائية الكبيرة التي تعاني منها البلاد، ومن بين الأسباب الاخرى لتدهور الإنتاج الزراعي في العراق هو الجفاف الناتج عن قلة سقوط الامطار وتراجع تدفق مياه نهري دجلة والفرات، و انتشار الملوحة ، و سوء الادارة على مستوى فلاحة الأرض او على المستوى الحكومي، وعدم توفير نوع من الحماية للمحاصيل المحلية. **(وثيقة الكترونية)**

٥- **مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في الناتج المحلي الاجمالي:** يلاحظ ان مساهمة قطاع البناء والتشييد قد شهد انخفاضاً في نسب مساهمته في توليد الناتج المحلي الإجمالي ،ويعود هذا التراجع في جزء كبير منه الى ضعف الاستثمارات المحلية والأجنبية الموجهة الى هذا القطاع، مقارنة بالحاجة الماسة والعاجلة الى تفعيل دور هذا القطاع المهم والحيوي بغية النهوض به ورفع معدلات نموه لدوره الكبير في تنمية الاقتصاد الوطني، اذ من الممكن ان يكون للإسكان والبنى التحتية دور في توفير فرص لدعم الاقتصاد ، وتجدر الإشارة الى ان نسبة مساهمة قطاع الكهرباء والماء هي الأقل بالنسبة لمساهمات باقي الأنشطة، حيث يعاني العراق من عجزا واضحا نتيجة ارتفاع معدل الطلب على الطاقة الكهربائية بنسبة تفوق معدل الإنتاج الامر الذي دفع الى استيراد الطاقة الكهربائية من دول الجوار عبر الخطين التركي والإيراني عن طريق البارجات ، اما قطاع المال والتامين فيلاحظ من خلال الجدول (٢) ان هناك انخفاض بعد عام ٢٠١٣، ويعزى هذا الانخفاض في أداء نشاط هذا القطاع الى تدني مستوى فعالياته ونشاطاته ،اذ لابد ان يستحوذ هذا القطاع على اهتمام متزايد في اطار تأهيل الجهاز المصرفي ورفع مستوى كفاءته بما يخدم الاقتصاد الوطني ويتجاوب مع متطلبات النمو.

وفي الحديث عن مساهمة قطاع الجملة و المفرد والفنادق يمكن القول انه شهد تحسناً خلال المدة (٢٠٠٧ – ٢٠١٨) على التوالي ، ويعود ذلك الى اتساع حركة النشاط التجاري لتلبية حاجة السوق المحلية من السلع المستوردة والمنتجة محليا الى جانب التحسن الذي يشهده القطاع السياحي، ومع ذلك ما تزال نسبة مساهمته قليلة لتوليد الناتج المحلي الإجمالي، اما قطاع النقل والمواصلات والخزن فيلاحظ تحسن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حتى بلغ في عام ٢٠١٨ ب (٤,٠%) كما موضح في الجدول رقم (٢).

ثانيا: تكوين راس المال الثابت : يعد تكوين راس المال الثابت من ابرز المتغيرات الاقتصادية التي احتلت دورا حيويا ومؤثرا في اقتصادات الدول المتقدمة والنامية على حد، سواء لكونه يمثل احد ركائز النمو الاقتصادي والتنمية والمسؤول عن السمات الإيجابية و السلبية لاتجاهاته، ومصدرا رئيسيا في خلق طاقة إنتاجية جديدة . ويعني مفهوم تكوين راس المال الثابت القيمة النهائية للسلع الرأسمالية الثابتة زائدا قيمة ما يصنعه المنتج من سلع رأسمالية لاستعماله في مصنعه .**(وزارة التخطيط ،٢٠٠٧-٢٠١٨: ٤)**

وتُعَّد مراحل تكوين راس المال الثابت ذات صفة استراتيجية ليس فقط على مستوى المتغيرات الاقتصادية بعيدة المدى، بل أيضا على مستوى التقلبات في الأمد القصير وتأثيراتها على مجمل النشاط الاقتصادي للبلد، ويلاحظ على تكوين راس المال الثابت تأثره بما الحقته الحروب من دمار بالموجود من الطاقات الإنتاجية ، ويضاف الى ذلك التسارع في الاندثارات المادية و الفنية وبالتالي تراجع في أداء الاقتصاد العراقي ، حيث بلغ مستوى تكوين راس المال الثابت وبالأسعار الثابتة عام ٢٠١٢ حوالي (١٥,٩) مليار دينار، اما المدة التي أعقبت عام ٢٠١٢ فشهد تكوين راس المال الثابت انخفاض ليستقر خلال المدة ٢٠١٣ – ٢٠١٧ من (١٣,٨) مليار دينار عام ٢٠١٣ الى (١٢,٥) مليار دينار في عام ٢٠١٧ وبالأسعار الثابتة ،ويعود ذلك الى انخفاض الاستثمارات الحكومية بمجمل مكوناتها و يمكن ملاحظة الجدول (٣) في توضيح نسب القطاع العام في تكوين راس المال الثابت التي تسجل انخفاض ملحوظا. اما القطاع الخاص فيلاحظ تواضع نسبته في تكوين راس المال الثابت ،وقد سجلت نسبة مساهمة في عام ٢٠١٥ بلغت (٤,٠%) ثم ليصل الى (٥,٤ %) عام ٢٠١٧، ان مسالة الزيادات في تكوين راس المال الثابت للقطاع العام خلال المدة (٢٠٠٧ – ٢٠١٤) لا تمثل زيادات حقيقية (أي خلق طاقات إنتاجية) بقدر ما هي تعويض وتغطية لأثار الدمار المادي والاندثار الفني الذي لحقت بالطاقات الإنتاجية التي كانت موجودة فعلا، حيث نلاحظ بعد عام ٢٠١٤ اخذ بالتناقص تكوين راس المال للقطاع العام حيث بلغ عام ٢٠١٥ ٨,٢% وفي عام ٢٠١٧ ب ٧,٢% لذا فان أهمية تكوين راس المال الثابت ودوره في العملية الإنتاجية مهم جدا، وذلك لأنه يوفر العنصر المادي للعملية الإنتاجية ،وتزايد أهميته في ظل ظروف التقدم العلمي التقني حيث يتعاظم المستوى التقني لوسائل الإنتاج وبذلك تتعاظم نسبة الآلات والمعدات الحديثة التي توفر وتوسع الطاقات الإنتاجية القائمة او تقوم بخلق الجديدة منها . **(العاني ، ١٩٩٥: ٢٧٦)** لذا فان التكوين الرأسمالي يحتل مكانة بعده المسؤول عن عملية الإبداع و التحول الاقتصادي، مما جعل متخذي القرار الاقتصادي يولونه اهتماما كبيرا ، انطلاقا من دوره البارز في عملية البناء الاقتصادي فزيادة معدلاته تؤدي الى زيادة الطاقة الإنتاجية ،ومن ثم زيادة قدرة البلد على انتاج المزيد من السلع الرأسمالية مما يترتب على ذلك زيادة الدخل القومي الحقيقي للمجتمع ، وزيادة قدرة الاقتصاد الذاتية على التطور بصورة مستمرة .وتسعى الدول خاصة النامية منها للتدخل لتحقيق استدامة التنمية الاقتصادية ، بوسائل عدة مباشرة وغير مباشرة واهم الوسائل المباشرة ، المبالغ التي ترصدها في موازنتها لتنمية قطاعات الاقتصاد القومي وهذا ما تعارف الاقتصاديون على تسميته بالإنفاق الاستثمار العام .

جدول (٢) مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في العراق بالأسعار الثابتة (١٩٨٨ = ١٠٠) للمدة (٢٠٠٧-٢٠١٨)

السنة	قطاع النفط % (التعدين والمقالع)	قطاع الصناعة (التحويلية) %	قطاع الزراعة %	قطاع البناء والتشييد %	قطاع الكهرباء والماء %	قطاع المال والتامين والعقارات %	تجارة الجملة ، المفرد الفنادق %	قطاع النقل والمواصلات والخزن %
٢٠٠٧	٤٢,٨	٢,٣	٩,٢	٩,٢	١,٢	١٥	٥,٢	٢,٤
٢٠٠٨	٤٥,٢	٢,٢	٧,٦	٧,٦	١,٤	١٤,٨	٥,٦	٢,٦
٢٠٠٩	٤٣,٦	٢,٩	٧,٣	٧,٣	١,٧	١٣,٤	٦,٤	٢,٥
٢٠١٠	٤١,٦	٢,٩	٦,٧	٤,٨	١,٩	١٣,٦	٦,٦	٢,٥
٢٠١١	٤٢,٩	٢,٧	٧,١	٤,٣	٢,١	١١,٤	٦,٥	٢,٤
٢٠١٢	٤٣,٣	٢,٨	٦,٨	٦,٢	٢,٠	١٠,٤	٥,٦	٢,٣
٢٠١٣	٤١,٥	٣,٠	٦,٩	٦,٨	٢,١	١٢,٦	٦,٥	٢,٧
٢٠١٤	٥٢,٢	١,١	٤,٠	٨,١	٠,٩	٨,٢	٧,٤	٥,٤
٢٠١٥	٥٨,٨	٠,٩	٢,٥	٥,١	٠,٨	٨,٢	٧,٥	٤,٠
٢٠١٦	٦٤,٣	٠,٨	٢,١	٤,٠٠	٣,٧	٥,٥	٧,٢	٤,٨
٢٠١٧	٦٢,٦	٠,٩	١,٩	٤,٤	١,١	٧,١	٧,٨	٣,٩
٢٠١٨	٦٢,٥	٠,٩	١,٦	٣,٥	١,٢	٥,٩	٨,٢	٤,٠

المصدر : وزارة التخطيط – الحسابات القومية

ويمكن القول ان هناك علاقة وثيقة بين معدلات التنمية المتحققة وبين الاستثمارات العامة ، وعليه يعد الاستثمار من اهم العوامل الرئيسية المحددة للتنمية الاقتصادية، والقوة الدافعة لبناء القاعدة الاقتصادية المتطورة التي يترتب عليها توسيع الطاقة الإنتاجية للمجتمع ورفع المستوى المعيشي، ومن ثم تحقيق الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية لأفراد المجتمع الامر الذي يتطلب وضع مستويات واتجاهات الاستثمار في اطار سياسة اقتصادية سليمة وواضحة تجعل من التنمية الاقتصادية اهم أهدافها، وذلك من خلال القيام بتخطيط الاستثمار من خلال الاستخدام الكفء لراس المال وتجنب حالات هدر للموارد الاقتصادية ، وبعبارة أخرى فان تخطيط الاستثمار يتضمن جميع العمليات المتعلقة بتخصيص الاستثمار بحيث تحصل على اقصى عائدات ممكن من الموارد المخصصة للاستثمار اي انه يتضمن تحديد الحجم الكلي للاستثمار وتوقيته الزمني وتوزيع الاستثمارات على القطاعات المختلفة ، وهو ما يعرف بمعايير الاستثمار وكذلك تقويم المشروعات ويرتبط بذلك اختيار الفن الإنتاجي المتبع في كل مشروع وقطاع علاوة على توطين الاستثمار وتبرز أهمية تخطيط الاستثمار السليم لراس المال في الدول النامية ، الآ ان عنصر راس المال هو العنصر النادر في غالبية هذه الدول (باستثناء البلدان المنتجة للنفط) مما يتطلب الامر استخدامه بطريقة مثلى، وقد وجد ان التنسيق بين الاستثمارات المختلفة في الاقتصاد الوطني يؤدي الى نتائج ذات كفاءة اكبر من عدم التنسيق او ترك الاستثمار من دون تخطيط وان الموازنة تستطيع ان تضمن التنمية من خلال الشق الاستثماري أي في حدود الموازنة الاستثمارية اذ يمكن بواسطة الانفاق الاستثماري زيادة الإنتاجية في الاقتصاد ، مما يؤدي الى انتاج المزيد من السلع والخدمات ومن ثم زيادة الناتج القومي ، وبالتالي رفع مستوى معيشة افراد المجتمع ، فالزيادة في عدد السكان تتطلب العمل على توفير المزيد من السلع الاستهلاكية الخاصة والسلع العامة كالتعليم والصحة وغيرها من الخدمات بحيث يكون معدل نمو انتاج هذه السلع والخدمات في الاقل بمعدلات مماثلة لمعدل نمو السكان لكي

لا يتأثر مستوى رفاه الافراد ، ويقيس حجم هذه الموازنة الاستثمارية مقدار ما يسهم به القطاع الحكومي في تكوين رؤوس الأموال خلال السنة المالية وعليه فالتنمية لا يمكن ان تحدث من دون قيام الدولة بتنفيذ المشروعات الكبرى ، لان تنفيذ مشاريع البنى الأساسية وغيرها هي الشرط الضروري للتنمية . **(سعود،٢٠١١: ١٢٣)** .

ثالثا: الموازنة العامة : ان الموازنة العامة للدولة في العراق تعكس مضمون فلسفة السياسات المعتمدة وتوجهاتها الاقتصادية وخياراتها الاجتماعية ونطاق تأثيراتها في التصدي للتقلبات الاقتصادية والاجتماعية، وصولا لحالة من الاستقرار الاقتصادي المقاوم للضغوط التضخمية او الانكماشية وبما يضمن استدامة التنمية وتحقيق العدالة في التوزيع، كانت وما زالت السياسية المالية في العراق تعاني من صعوبات كثيرة وخيارات معقدة هددت الاستقرار الاقتصادي بشكل دائم نتيجة عوامل الضغط على الطلب الكلي الناجم عن الانفاق الحكومي المتزايد، مما أدى الى زيادة حدة الاختلالات البنيوية وتعمقت درجة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين السكان وبذلك ظهرت السياسة المالية فارغة المحتوى من الناحية الاقتصادية والاجتماعية في تحقيق التنمية من جهة ، ومن جهة أخرى اضعاف درجة فاعلية السياسة المالية، وتشكل عوائد النفط مركز الثقل في حركة الموازنة العامة للدولة العراقية حيث تمثلت ٩٢% من اجمالي إيرادات الحكومة ان هذه الايرادات تخضع بشكل كامل الى تقلبات الاسواق الدولية وتتأثر بالتالي بالأسعار والطلب العالمي مما جعل الأداء المالي والاقتصادي للعراق مرهون بمديات استقرار تلك الإيرادات، **(وزارة التخطيط ، ٢٠١٠-٢٠١٧: ٤٨)** وتجدر الإشارة الى ان درجة ترابط الاقتصاد العراقي مع العالم الخارجي محدودة ، اذ ان الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي هو قطاع عام يمول من موازنة الدولة ولا يعتمد على الاستثمارات الخارجية ولا يملك اسهما في مؤسسات خارجية ويعكس ذلك حال التخلف في الهيكل الاقتصاد ، و استمرار اعتماد إيرادات الموازنة على حصيلة صادرات النفط الخام استمرار الاحتلال الهيكلي الريعي له وحاجته الماسة لتنويع مصادر توليد الناتج، وجانب النفقات العامة الذي يسجل جميع المصروفات التي تقوم بها الدولة اذ تمثل نسبة كبيرة من الدخل القومي، واصبح دور النفقات العامة مهما ومؤثرا في الناتج المحلي الاجمالي بوصفه اداة لتحقيق اهداف اجتماعية واقتصادية وسياسة ، **(حمادي ، ٢١٠: ٤٣٠)** و يبين الجدول (٣) تطور تكوين راس المال الثابت للقطاعين العام والخاص .

جدول (٣) تطور تكوين راس المال الثابت في العراق بالأسعار الثابتة لسنة أساس (١٩٨٨ = ١٠٠) للمدة (٢٠٠٧-٢٠١٧) / مليار دينار

السنة	اجمالي تكوين راس المال الثابت العام والخاص	تكوين راس المال الثابت للقطاع العام	تكوين راس المال الثابت للقطاع الخاص
٢٠٠٧	٥,٦٥	٥,٤٠	٠,٥٧٠
٢٠٠٨	٩,٩٤	٩,٧٠	٠,٢٤٥
٢٠٠٩	٥,٩١	٥,٥١	٠,٤٠٣
٢٠١٠	١١,٥٤	١٠,٨٤	٠,٦٩٩
٢٠١١	١٤,٨٨	١٤,٤٨	٠,٤٠٦
٢٠١٢	١٥,٩٠	١٥,٤٤	٠,٤٦٠
٢٠١٣	١٣,٨	١٣,٥	٠,٣٤٣
٢٠١٤	١٣,٩	١٣,٧	٠,٢٤٣
٢٠١٥	١٢,٢	٨,٢	٤,٠١٢
٢٠١٦	١٢,٧	٧,٧	٥,٠
٢٠١٧	١٢,٥	٧,١	٥,٤

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية ، (٢٠٠٧-٢٠١٧) ،ص٤-ص١٢ .

الاستنتاجات :

١- على الرغم من ان الاقتصاد العراقي يعد من الاقتصادات المتنوعة لما يمتلكه من موارد طبيعية وزراعية وبشرية مهمة الا انه ظل يعاني من اختلالات في التوازن الهيكلي لما تساهم به قطاعاته المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي.

٢- يعد قطاع النفط من القطاعات ذات الأهمية البالغة بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي في معظم الأقطار النفطية بصورة عامة والعراق بصورة خاصة ،حيث ساهم القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي للمدة ٢٠٠٧-٢٠١٣.ب (٤٢,٨- ٤١,٥)% ثم اخذ بالتزايد ليصل (٥٢,٢)%عام ٢٠١٤ ثم الى (٦٢,٥)%عام ٢٠١٨ وذلك بسب استقرار اسعار النفط واستقرار النظام العالمي .

٣- القطاع الصناعي له أهمية من بين القطاعات الأخرى لأنه قطاع مؤهل لاستقطاب التكنولوجيا المتطورة والقادرة على استيعابها، الامر الذي يؤدي الى رفع مستوى الإنتاجية وبالتالي سوف يؤدي ذلك حتما الى زيادة المساهمة في التنمية الاقتصادية.

٤-كانت حصة القطاع الزراعي في عام ٢٠٠٧ بـ(٩,٢%) واخذت بالانخفاض بعد هذا العام ثم وصلت (٧,٣%)عام ٢٠٠٩ والى (٦,٩%)عام ٢٠١٣، ثم اخذت بالانخفاض بشكل ملحوظ خلال المدة ٢٠١٤-٢٠١٨ لتصل الى (٤,٠-١,٦) %والسبب يعود الى الاعتماد على الاستيرادات وعدم الاستثمار في القطاع الزراعي.

٥-أهمية تكوين راس المال الثابت ودوره في العملية الإنتاجية مهم جدا وذلك لأنه يوفر العنصر المادي للعملية الإنتاجية وتزايد أهميته في ظل ظروف التقدم العلمي التقني حيث يتعاظم المستوى التقني لوسائل الإنتاج وبذلك تتعاظم نسبة الآلات والمعدات الحديثة التي توفر وتوسع الطاقات الإنتاجية القائمة او تقوم بخلق الجديدة منها.

التوصيات :

١- لابد من جهود وسعي من اجل رفع مساهمة ا القطاع الصناعي ، كون هذا القطاع له أهمية من بين القطاعات الاقتصادية لأنه قطاع مؤهل لاستقطاب التكنولوجيا المتطورة والقادرة على استيعابها.

٢- وضع سياسة تجارية ثابته لحماية المنتجات الوطنية الزراعية من المنافسة الأجنبية والسماح بنسبة استيراد تفي بتغطية عجز الانتاج المحلي ، فضلا عن فرض شروط ومواصفات صحية على المنافذ الحدودية ووضع رسوم جمركية على المادة المستوردة.

٣- التركيز على السياحة الدينية كمرحلة أولى من مراحل تطوير صناعة السياحة في العراق ، نظرا لوجود الطلب المتزايد على هذا النوع من السياحة والمتمثل في زيارة العتبات المقدسة .

٤- توفير فرص عمل جديدة وفي نفس الوقت تطوير القدرات الفنية للعاملين من خلال فتح افاق جديدة ومتجددة لهم

٥- يمكن بواسطة الانفاق الاستثماري زيادة الإنتاجية في الاقتصاد ، مما يؤدي الى انتاج المزيد من السلع والخدمات ومن ثم زيادة الناتج القومي.

المصادر:

١- ابريهي ،علي احمد (٢٠٠٩)، الاقتصاد العراقي من التخريب الى النهوض ، بدون دار نشر ، بغداد .

٢- حمادي ،اسماعيل عبيد (٢٠١٠)،الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ، مركز العراق للدراسات ،العراق.

٣- خلف ، فليح حسن (١٩٠٨٨)،التنمية الاقتصادية ، مطبعة الارشاد ، بغداد .

٤- سعود ،عصام عبد الخضر(٢٠١١)، اصلاح الموازنة العامة وعلاقتها بالتنمية المستدامة – تجارب مختارة مع اشارة خاصة للعراق اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ،العراق .

٥- العاني ، اسامة عبد المجيد (١٩٩٥) ، تأثير الاستثمار على تكوين راس المال الثابت في الصناعة التحويلية العراقية – الواقع والافاق) مجلة تنمية الرافدين ، العدد ٤٥ ، جامعة الموصل ، العراق .

٦- عبدالخالق ، جودت(٢٠٠٧)، اساسيات التنمية لاقتصادية ، دار النهضة العربية ، ط٢ ،القاهرة .

٧- العساف، احمد عارف (٢٠١١) ،التخطيط والتنمية الاقتصادية ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، ط١ ، عمان.

٨- العقاد ، مدحت محمد (١٩٨٣)، مقدمة في التنمية والتخطيط ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت ، لبنان .

٩- علوان ،ماري حمزة (٢٠٠١)، سياسات الاستثمار في القطاع الصناعي الخاص ، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثاني لقسم الدراسات الاقتصادية ، بيت الحكمة ، ط١ ، بغداد.

١٠- القريشي، محمد صالح تركي (٢٠١٠) ، علم الاقتصاد التنمية ، دار الثراء للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن .

١١- مكتب المفتش العام (٢٠٠٨)، وزارة النفط العراقية ، تقرير الشفافية الثالث .

١٢- النجفي ، سالم توفيق (١٩٨٨)، مقدمة في اقتصاد التنمية ، دار الكتب للطباعة و النشر ، جامعة الموصل ، الموصل .

١٣- وثيقة الكترونية على الموقع الالكتروني www.progressiarag.com .

١٤- وزارة التخطيط (٢٠٠٧-٢٠١٧)، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية.

١٥- وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠٠٧ – ٢٠١٨.

١٦- الوليد، بشار يزيد (٢٠٠٨)، التخطيط و التطوير الاقتصادي ، دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية ، دار الراية للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن .

17- Grouter , G. The conceptual basis of measures of household welfare and their implied survey data requirements , 1982 .

18- MC Granahan , D., Pizarro , E., & Richard , C. Measurement and analysis of socio-economic development . 1985..